مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي: واقع العلاقات الاقتصادية وسبل تطويرها

The Chinese Orientations towards the Gulf Cooperation Council countries: Reality of Economic Relations and Ways to Develop Them

شريفة كلاع*

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،

cherifaklaa@gmail.com،(الجزائر)

تاريخ ارسال المقال:2021/09/01	تاريخ القبول:2021/10/25	تاريخ النشر: 2021/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تحاول هذه الدراسة التركيز على التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي*والتي تعتبر منطقة نفوذ أمريكية، وذلك من خلال تبيان واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين وتلك الدول، مع التركيز على أهمية البعد الطاقوية في تلك العلاقات، خاصة في ظل سعي الصيني إلى توسيع مصالحها العالمية، حيث أولت اهتماما بمنطقة الخليج، نظرا لكون هذه المنطقة من المحتمل أن تكون نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ "طريق الحرير البري والبحري للقرن الواحد والعشرين"، والتي من شأنها أن تقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو زيادة فرص الشراكة والتعاون.

الكلمات المفتاحية:التوجهات؛ العلاقات؛ الاقتصاد؛ دول الخليج العربي؛ الصين.

Abstract :

This study examines the Chinese orientations towards the Gulf Cooperation Council countries, which constitute in combination an American sphere of influence. The reality of economic relations between China and these countries is to be analyzed, with a focus on the importance of the energy aspect of these relations. As a result of China's quest to expand its global interests, the Gulf region has a special status in its foreign policy agenda, given the fact that this region is more likely to be the meeting point of the economic belt known as the "Land and Maritime Silk Road of the Twenty-first Century," which would generate global economic grow and increase opportunities for partnership and cooperation.

Keywords:Orientations; relations; Economy; Arab Gulf States; China.

مقدّمة:

نظرا لتنامي الاقتصاد الصيني على اعتبار أنه يعد ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، والذي يمتاز باتساع أسواقه على المستوى الداخلي، ما جعل الصين تبحث عن مناطق لاستيراد الطاقة وتنويعها وعدم الاعتماد على منطقة منفردة، ولقد عملت على تعزيز علاقاتها مع محيطها الخارجي خاصة في تلك المناطق الهامة التي تملك الطاقة والموانئ والمضائق وحتى الوفرة المالية على غرار منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد دول مجلس التعاون الخليجي، وبذلك كانت التوجهات الصينية نحو هذه المنطقة الحيوية من العالم، فاستثمرت في علاقاتها معها خاصة منها الاقتصادية والتجارية وعملت على توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم، وفي نفس الوقت كانت دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى الصين التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية منها؛ إلى أنها سوق ضخمة للصادرات النفطية والمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، والتي أخذت تتوسع وتأخذ حيزا كبيرا في الخطط والاستراتيجيات الطويلة المدى لدول مجلس التعاون الخليجي مؤخرا لتنويع الموارد ومصادر الدخل، ومع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوروبية، ومع سعي الصين إلى توسيع مصالحها

العالمية، جرى الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج العربي عموما ودولها النفطية بخاصة، إضافة إلى أنه من المحتمل أن تكون دول الخليج العربي نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ "طريق الحرير البري والبحري للقرن الواحد والعشرين، التي اقترحها الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" سنة 2013، والتي من شأنها أن تقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب، وبحسب تلك الرؤية سيربط هذا الحزام الصين بالخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا، وقد صمم طريق الحرير البحري لينطلق من الساحل الصيني وصولا إلى أوروبا، عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي، ما يعني أن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما ستكون محور الطريقين وذات دور محوري فيها، وقد لقيت مبادرة الصين "طريق الحرير البري والبحري" تجاوبا من دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن هناك العديد من الاتفاقيات المالية والاقتصادية والثقافية التي تربط بينها وبين الصين وجل الدول العربية.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الإلمام بموضوع التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي وواقع العلاقات الاقتصادية وسبل تطويرها، وذلك من خلال تبيان واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول المجلس، وكذا أهمية البعد الطاقوي في تلك العلاقات، وموقع تلك دول من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، آفاق وسبل التعاون البيني.

إشكالية البحث: لمعالجة موضوع البحث تم طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: ما مدى حجم وتأثير العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية البحث: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم وضع الفرضية التالية:

*كلما زاد حجم التبادل الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، كلما أدى ذلك إلى تعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية البينية، وهو متوقف على الرغبة والإرادة السياسية المتبادلة.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الإحصائي والمنهج التاريخي التي تخدم موضوع البحث.

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع: "التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي: واقع العلاقات الاقتصادية وسبل تطويرها"، من خلال تناول النقاط التالية:

1 – واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

2 – أهمية البعد الطاقوي في العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

3 – مبادرة "الحزام والطريق" الصينية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي منها.

4 – آفاق وسبل التعاون البيني.

المبحث الأول: واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي

يعود الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج العربي إلى ثلاث أهداف استراتيجية وهي، الطاقة والمعادن، حماية خطوط الملاحة وخاصة الموانئ التي تعبر منها الطاقة (مضيق باب المندب ومضيق هرمز)، وثالثا إبعاد خطر القرصنة البحرية عن خطوط الملاحة والتجارة الدولية[1]، وتركز الاتجاهات الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، على التعاون الاقتصادي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف؛ وهي تلبية احتياجات الصين المتزايدة من إمدادات

الطاقة، والاستفادة من عوائد التعاون الاقتصادي مع دول المجلس في مجالات: البنية التحتية، التصنيع، نقل التكنولوجيا الإنتاجية، الطاقة، الطاقة النووية، الزراعة، والتكنولوجيا الدقيقة، بجانب فرص التعاون المالي والاستثماري بين الجانبين[2]، إضافة إلى أن أسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الآخر، هذا إلى جانب أهمية الاستثمارات المشتركة في ظل الوفرة المالية لدول الخليج العربية[3]، وهو ما يؤكد استمرار أولوية الاقتصاد في السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه المنطقة بصفة عامة[4].

إن ملامح العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي يمكن استشفافه من خلال تطور حجم التبادل البيني، حيث بلغ حجم التجارة بين الصين ودول المجلس في سنة 2006 حوالي 40 مليار دولار، بينما حجم التجارة الصيني مع كافة دول الشرق الأوسط والتي من بينها دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 76 مليار دولار، وهذا ما يبين نسبة حجم التجارة الصينية مع دول المجلس مقارنة مع بقية الحجم مع دول الشرق الأوسط؛ أي أكثر من نصف الحجم، كما أن أرقام سنة 2005 الخاصة بالسعودية التي تعتبر في تلك السنة المصدر الرئيسي للنفط من دول مجلس التعاون الخليجي، قد كشفت أن حجم التجارة بين السعودية والصين وصل إلى 7.6% من حجم التبادل الأمريكي – الصيني، ونسبة 8.7% من حجم التبادل الصيني – الياباني، ونسبة 1.1% من حجم الصادرات والواردات الصينية بشكل عام، ولا يقتصر التبادل التجاري على النفط فقط، بل يتعدى ذلك إلى مشاريع أخرى مثل الألمنيوم مما جعل دول مجلس التعاون ذات أهمية في المستقبل مع زيادة التجارة والاستثمارات الصينية في منطقة مجلس التعاون الخليجي[5].

وتنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين، والتي تستورد منها أكثر من نصف وارداتها، إلى أنها سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية، وإنما للمنتوجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزا كبيرا في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول التعاون مؤخرا لتنويع الموارد ومصادر الدخل، حيث تتصدر السعودية دول الخليج العربي في الشراكة مع الصين، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما منذ سنة 2004 إلى سنة 2013 نحو 390.3 مليار دولار[6]، وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة ما بين 2010 – 2014 كان قد سجل فائض في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ما بين 19090 مليون دولار سنة 2010 إلى 53674 مليون دولار سنة 2013 كأعلى قيمة خلال تلك الفترة، في حين حقق الميزان التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين فائضا يقدر بحوالي 44509 مليون دولار سنة 2014 منخفضا بنسبة 17.1% عما كان عليه في سنة 2013[7]، كما بلغ إجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين 100588 مليون دولار خلال سنة 2014، وهو ما يشكل نسبة 11.7% من إجمالي قيمة صادرات دول المجلس للأسواق العالمية في نفس السنة، وقد شهدت أيضا قيمة إجمالي الصادرات الخليجية إلى الصين زيادة نمو مرتفعة خلال الفترة 2010 – 2014، أي متوسط معدل نمو سنوي قدره 17.8%، حيث كانت أهم خمس سلع وطنية خليجية مصدرة إلى الصين سنة 2014 هي منتجات: الوقود ومشتقاته، ومنتجات كيماوية عضوية، ولدائن اصطناعية، السيارات والعربات، وألمونيوم ومصنوعاته، وقد جاءت مجموعة الوقود المعدني ومشتقاته في المرتبة الأولى للصادرات سنة

2014، حيث بلغت قيمتها 87231 مليون دولار، إذ مثلت هذه المجموعة السلعية الخليجية بالنسبة إلى إجمالي السلع المصدرة للصين 86.7% خلال سنة 2014[8].

كما سجلت السلع المعاد تصديرها من دول المجلس إلى الصين ارتفاعا ملحوظا بنسبة 265.8% لدول المجلس إلى الصين خلال الفترة 2010 – 2014، حيث بلغت نسبة الصادرات المعاد تصديرها 2.7% من إجمالي الصادرات الخليجية إلى الصين خلال سنة 2014، وبلغ إجمالي قيمة الواردات الخليجية من الصين خلال نفس السنة نحو 56079 مليون دولار مقابل 47383 مليون دولار سنة 2013 بنسبة زيادة قدرها 18.4%، ومثلت هذه الواردات بالنسبة إلى إجمالي واردات المجلس من العالم 11.8% سنة 2014 مقابل 10.2% سنة 2013، ولقد سجلت الواردات الخليجية من الصين ارتفاعا ملحوظا في سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 بنسبة قدرها 69.2%، ومن أهم واردات دول مجلس التعاون من الصين سنة 2014: الآلات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والآلات والأجهزة الآلية، مصنوعات حديدية، وحديد وصلب وفولاذ، الأثاث والمصابيح الكهربائية[9].

تعتبر الصين من بين أهم الشركاء الرئيسيين لدول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2015، في مؤشر الواردات السلعية غير النفطية بنسبة مساهمة بلغت 12.8% من إجمالي الواردات السلعية غير النفطية لدول المجلس لنفس السنة[10]، إذ تتصدر السعودية دول مجلس التعاون الخليجي في الشراكة مع الصين، حيث بلغت حجم الاستثمارات الصينية في السعودية سنة 2014 نحو 730 مليون دولار، كما بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الصين حوالي 30.61 مليون دولار، وقد بلغ عدد المشاريع السعودية الصينية المشتركة نحو 88 مشروعا برأس مال مستقر بلغ نحو 537 مليون دولار، كما شهد حجم التبادل التجاري بين الإمارات والصين نموا بمعدل 35% خلال العشر السنوات الأخيرة، ليصل إلى 100 مليار دولار في نهاية سنة 2015، في حين بلغ مع الكويت حوالي 13 مليار دولار سنة 2014، ووصل مع سلطنة عمان إلى 23 مليار دولار، منها 20 مليار دولار لمنتجات النفط والغاز و3 مليارات لمنتجات أخرى، ومع البحرين عدا النفط ومشتقاته نحو 1.98 مليار دولار سنة 2014 في حين ارتفع حجم التبادل التجاري بين قطر والصين من 3.4 مليار دولار في سنة 2010 إلى 10.6 مليار دولار سنة 2014[11].

وتجدر الإشارة إلى أنه ومن أجل تعزيز العلاقات التعاون الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، عقد الحوار الاستراتيجي الثالث بين الجانبين في عاصمة الصين "بكين" سنة 2014، حيث تم الاتفاق على إقامة شراكة استراتيجية بينية، وقد تمثل وتجسد ذلك من خلال توقيع الصين ودول مجلس التعاون الخليجي خطة عمل حول "الحوار الاستراتيجي الوطني بين جمهورية الصين الشعبية ودول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2014-2017"، إذ تم فيها تحديد مجالات التعاون، وأهداف كلا الجانبين عبر العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك السياسية والعلاقات الاقتصادية والطاقة وحماية البيئة وتغير المناخ، والثقافة والتعليم والصحة والرياضة، وقد تم فيها التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى الإسراع في عقد مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، في ظل وجود تكامل اقتصادي قوي بين الطرفين، وإنشاء منطقة تجارة حرة تماشيا مع المصالح المشتركة لكلا الجانبين[12]، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بعد التقارب السياسي بين الصين ودول مجلس التعاون

الخليجي، حدث تطور كبير وسريع في العلاقات الاقتصادية البينية، ففي سنة 2020 حلّت الصين محل الاتحاد الأوروبي فأصبحت الشريك التجاري الأول لدول المجلس[13]، وحسب الجدول (01) أدناه بلغت قيمة صادرات الصين نحو دول المجلس ما مجموعه 70.83 بليون دولار خلال سنة 2020:

جدول رقم (01): صادرات الصين نحو دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2020

الدولة	الإمارات	السعودية	الكويت	سلطنة عنان	قطر	البحرين
قيمة صادرات الصين نحو كل دولة من دول المجلس	32.31 بليون دولار أمريكي	28.10 بليون دولار أمريكي	3.58 بليون دولار أمريكي	3.09 بليون دولار أمريكي	2.63 بليون دولار أمريكي	1.12 بليون دولار أمريكي

المصدر:

*"China Exports By Country", Trading Economics, (15/08/2021), see the link: https://bit.ly/2VZoxM8

من خلال هذا الجدول يتبين أن الإمارات تتصدر قيمة الصادرات الصينية نحول دول مجلس التعاون الخليجي الست بقيمة 32.31 بليون دولار أمريكي، تليها السعودية بقيمة 28.10 بليون دولار أمريكي، ثم تليها الكويت، سلطنة عمان، قطر والبحرين بنسب منخفضة الإمارات والسعودية، وفيما يلي جدول رقم (02) يبين قيمة واردات الصين من دول المجلس لنفس السنة:

جدول رقم (02): واردات الصين من دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2020

الدولة	الإمارات	السعودية	الكويت	سلطنة عنان	قطر	البحرين
قيمة واردات الصين من دول المجلس	16.78 بليون دولار أمريكي	39.03 بليون دولار أمريكي	10.71 بليون دولار أمريكي	15.55 بليون دولار أمريكي	8.27 بليون دولار أمريكي	146.06 مليون دولار أمريكي

المصدر:

*"China Imports By Country", Trading Economics, (15/08/2021), see the link: https://bit.ly/37Ihyd9

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن السعودية تحتل المرتبة الأولى من قيمة الواردات الصينية من دول مجلس التعاون الخليجي، تليها الإمارات في المرتبة الثانية ثم سلطنة عمان، ثم الكويت، فقطر، فيما سجلت البحرين قيمة أقل بكثير من صادرات دول المجلس نحو الصين.

المبحث الثاني: أهمية البعد الطاقوي في العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي

تكمن مصلحة الصين الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا في استمرار الحصول على موارد الطاقة، حيث أدى النمو الاقتصادي الثابت والملفت الذي شهدته الصين منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى تزايد حاجتها للطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، وتزداد لأهمية النفط بالنسبة إلى الصين التي أصبحت

مستوردة للطاقة الصافية سنة 1993، فمنذ سنة 1995 أصبح الشرق الأوسط المصدر الأول للنفط المصدر إلى الصين[14].

ويظهر التوجه الصيني الجديد في منطقة الخليج العربي وكذا الشرق الأوسط، والذي جاء نتيجة لتغير الوضع في الصين من دولة مستوردة للنفط إلى دولة مستوردة له، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، لذلك تحرص على ممارسة دور في تنمية اقتصاديات المنطقة وربطها بالاقتصاد الصيني، كما تتطلع إلى أداء دور المنافس للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية على المدى المنظور، ساعية إلى تأمين إيراداتها النفطية لمواكبة الحراك الاقتصادي الذي يتجسد بنسبة نمو اقتصادي تتجاوز نسبة 9% سنويا، هذا فضلا عن أن الصين قد استوعبت درس احتلال العراق، إذ رأت في هذه الحرب محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للاستئثار بمنابع النفط سيما في الشرق الأوسط، مما حدا بالصين إلى تبني ردة فعل تجسدت في اختراقاتها المتتالية لدوائر النفوذ التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية في كل من أمريكا اللاتينية والخليج العربي، وذلك بعقدها صفقات نفطية مع كل من فنزويلا وإيران والمملكة العربية السعودية[15].

ووفقا لأحد المحللين الصينيين "نيو شينتشون Niu Xinchun" الذي كتب مقاله المعنون بـ "مصالح الصين في الشرق الأوسط ونفوذها في المنطقة China's Interests in and Influence over the Middle East" في مجلة العلاقات الدولية المعاصرة شهر فيفري 2014: "سيبقى الشرق الأوسط أكبر مصدر للواردات النفطية إلى الصين، وهذه هي أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة للصين"، ويعتبر النفط مصدرا أساسيا في العلاقات الثنائية مع السعودية وإيران على حد سواء، إذ أنه في سنة 2012 شكلت السعودية احد دول مجلس التعاون الخليجي الرئيسية، المصدر الأول للنفط الذي تستورده الصين (قبل أنغولا وروسيا)، وتستهدف الصين أيضا الغاز الطبيعي والسلع، بالإضافة إلى ذلك تنشط الصين في اغتنام فرص الاستثمار والسعي إلى إبرام العقود لمشاريع البنى التحتية، وإتاحة أسواق جديدة للمنتجات الصينية في المنطقة، وبالفعل تتميز مبادرة طريق الحرير الجديدة أو "New Silk Road"، ويشار إليها غالبا باستراتيجية "حزام واحد وطريق واحد One Belt, One Road"، التي أطلقها الرئيس الصيني "شين جين بينغ" رسميا سنة 2013 بشموليتها وتتضمن كافة الأنشطة الاقتصادية والمشاركة في المنطقة المنوطة من خلال حكومة جمهورية الصين الشعبية والشركات التي تملكها الدولة والشركات الخاصة ورجال الأعمال والأفراد الصينيين[16].

ولكي تلتحق الصين بركب الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد النفوذ الاقتصادي، اعتمدت وبشكل على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي، ولهذا الغرض فقد نجحت في بناء علاقات مع جميع منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط، من المملكة العربية السعودية إلى إيران وقطر والسودان واليمن لتأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة[17]، ولقد طورت الصين والدول الواقعة على طول الخليج استراتيجية علاقة تبادل تجاري، فقد استوردت سنة 2015 ثلث احتياجاته النفطية، ونفس النسبة من الغاز المسار من دول الخليج العربي، وأصبحت بذلك الدول الواقعة في الخليج العربي؛ إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي أهم مصدري النفط إلى الصين، حيث شكلت تلك الصادرات حوالي 60% من واردات الصين النفطية العالمية،

وأصبحت الصين تمثل ثاني أكبر سوق للصادرات النفطية من هذه البلدان، وتشير التقديرات إلى أن الاعتماد على استيراد النفط والغاز في الصين سيبلغ معدل 67% في عام 2020، وفي نفس الوقت وبفضل الغاز الصخري وتنمية صناعة النفط الصخري في أمريكا الشمالية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستخفض من حجم وارداتها النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي، وبذلك ستفقد دول مجلس التعاون الخليجي موقعها كأكبر مورد للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، ومن ثم فإن السوق الآسياوية وخاصة الصين تمثل سوقا حيوية لهذه الدول، كما أن استراتيجية العلاقات التجارية المتبادلة ستدفع بالتجارة والاستثمار المتبادلين قدما[18].

ومن خلال دراسة قدمها "وانغ جيان"؛ فإن هناك عدة دول في الشرق الأوسط ومنها الدول الخليجية تقوم بإجراء تعديلات هيكلية على بنية قطاعاتها الصناعية، ومن شأن ذلك أن يوفر العديد من الفرص الجديدة للمستثمرين الصينيين خاصة في قطاعات التكنولوجيا عالية الدقة والصناعات الاستراتيجية الجديدة، فعلى سبيل المثال؛ تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تغيير نموذجها الاقتصادي الذي يقوم بدرجة أساسية على صادرات النفط، وقد شرعت بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي في تطوير الصناعات غير النفطية من أجل الحد من اعتمادها المفرط على النفط، كما أنها تعمل بنشاط على تطوير صناعة المعلومات والطاقة المتجددة[19].

وقد ازداد حضور الصين في مجالي الطاقة والاقتصاد مع السعودية بشكل كبير، فمنذ سنة 2002 أصبحت السعودية أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين، وقد توسع نطاق التعاون في قطاع النفط من مجرد تصدير للنفط إلى مجالات أخرى مثل التكرير، وقد نمى التعاون أيضا في قطاعات الطاقة الأخرى وتشمل الغاز الطبيعي وحتى الطاقة النووية[20]، وأصبحت بذلك السعودية تتصدر قائمة الدول التي تزود الصين بالطاقة، لكونها أكبر مصدر للسوق الصينية الضخمة، حيث زودت السعودية الصين سنة 2013 بنحو 19% من حاجاتها الطاقوية[21]، إذ تعتبر أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين[22]، في حين تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في المصافي بالصين، وقد زاد حجم التعاون بين الشركات السعودية مؤخرا، منها "سابك" التي تمتلك الحكومة السعودية فيها 70% من مجموع أسهمها، وغيرها من المؤسسات والشركات من دول مجلس التعاون الخليجي العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية، بالإضافة إلى المشروعات العملاقة؛ منها إقامة مصفاة للنفط جنوبي الصين الذي تم الاتفاق عليه في سنة 2012 بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات "سينوبك" باستثمار بلغ 9 مليار دولار[23].

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2005 بلغت قيمة النفط الخام المستورد من دول مجلس التعاون الخليجي 37.57 مليون طن أي بتكلفة 9.664 مليار دولار، وارتفع في عام 2010 النفط الخام المستورد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى 76.18 مليون طن بتكلفة تصل إلى 43.49 مليار دولار أمريكي، ففي عام 2013 وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ارتفعت تكلفة استيراد الصين للنفط الخام من دول مجلس التعاون الخليجي إلى 78.044 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2016 ارتفعت كمية النفط الخام الذي تستورده الصين من دول مجلس التعاون الخليجي إلى 115.07 مليون طن نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام في السنوات الأخيرة، وانخفضت تكلفة استيراد النفط الخام إلى 35.565 مليار دولار أمريكي، ومع التعافي التدريجي لأسعار النفط في

العامين 2017 و2018 ارتفعت تكلفة استيراد الصين للنفط الخام من دول مجلس التعاون الخليجي من 44.51 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 75.76 مليار دولار أمريكي في عام 2018[24].

ويوضح الشكل رقم (01) أدناه تطور حجم تجارة النفط الخام بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي الست، حيث تشير البيانات إلى أن عمان كانت أول دولة في دول مجلس التعاون الخليجي تصدر النفط الخام للصين، إضافة إلى السعودية والإمارات سنة 1992، واستمر هذا الوضع حتى عام 1997 عندما أصبحت السعودية الدولة الأسرع نموا في دول مجلس التعاون الخليجي التي تستورد منها الصين النفط الخام، وقد ارتفعت صادراتها من النفط بشكل متدرج وبشكل ملحوظ نحو الصين، بينما تراجعت صادراته سلطنة عمان إلا أنها لا تزال تحتل موقعا مهما في الواردات النفطية الصينية من دول المجلس، كما أخذت في السنوات الأخيرةواردات الصين من النفط الخام من الإمارات العربية المتحدة والكويت في الارتفاع، أما بالنسبة لقطر فالصين تستورد منها النفط الخام بكميات أقل، وأقل من ذلك بالنسبة للبحرين، وبصرف النظر عن هذه الأخيرة فإن بقية أعضاء المجلس تعتبر مصدر مهم لواردات الصين من النفط الخام، حيث تعتبر السعودية أكبر شريك تجاري للنفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصين، تليها سلطنة عمان، الكويت والإمارات العربية المتحدة[25].

الشكل رقم (01): تطور تجارة النفط بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي (1992 – 2016)

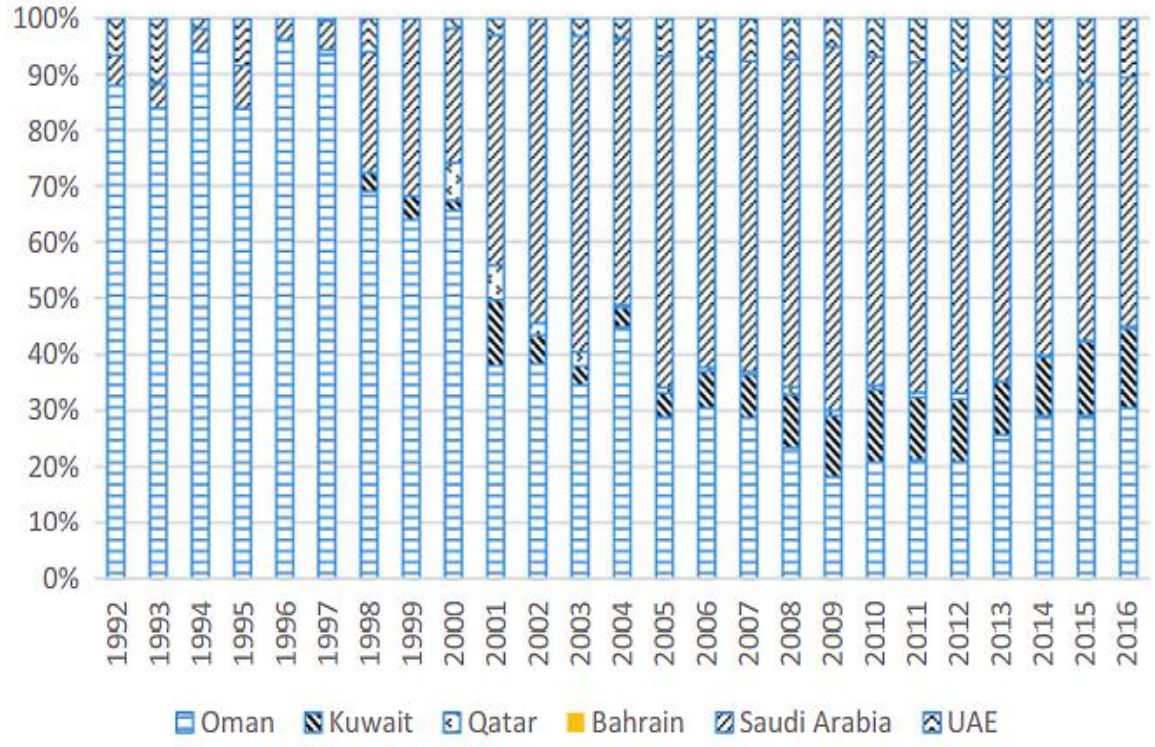

المصدر: Tingting Zhang, Op. cit, p. 52.

جدول رقم (03): حصة صادرات النفط من دول مجلس التعاون الخليجي نحو الصين (مليون دولار/ سنة 2018)

الفترة خلال سنة 2018	القيمة/ مليون دولار أمريكي	النسبة المئوية من قيمة صادرات النفط لكل دولة نحو الصين من مجموع صادراتها النفطية نحو دول العالم
البحرين	428	%4.7
السعودية	**17.305**	**%8.8**
الكويت	7408	%17.1
سلطنة عمان	**18.244**	**%72.5**
قطر	963	%3.4
الإمارات	4209	4.1%

المصدر:من طرف الباحثة اعتمادا على إحصائيات مقدمة في مرجع (Tingting Zhang, Op. cit, p. 60)

يبين الجدول رقم (03) أعلاه صادرات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي الست نحو الصين سنة 2018، حيث تأتي سلطنة عمان في صدارة دول المجلس أين صدرت ما قيمته 18.244 مليون دولار أمريكي نحو الصين، أي بنسبة قدرت بـ 72.5% من قيمة صادراتها النفطية، تليها السعودية بقيمة 17.305 مليون دولار أمريكي، ثم الكويت بقيمة 7408 مليون دولار أمريكي، ثم البحرين، فالإمارات، فقطر.

المبحث الثالث: مبادرة "الحزام والطريق" الصينية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي منها

يعتقد القادة الصينيون لا سيما منذ سنة 2010 أن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودا كبيرة لاحتواء الصين أو تقييدها، وفي هذا الإطار اقترح بعض المحللين الصينيين استراتيجية "تقدم الصين غربا"، لأن استراتيجية التطويق الأمريكية لا تبدو قوية في آسيا الوسطى وما بعدها، وقد أفاد مقال صادر شهر 14 أفريل 2014 في صحيفة بارزة تابعة للحزب الشيوعي الصيني بعنوان: "تقدم الصين غربا يوجه استراتيجية فرض التوازن China's March West Guiding Balancing Strategy"، موضحا أنه من الصعب جدا على الدولة أن تصبح قوة بحرية بارزة إذا عجزت (الصين) عن اختراق سلسلتي الجزر الأولى والثانية، ولا تملك الولايات المتحدة الأمريكية في أقصى الغرب الصيني فرص أكبر لتحسن علاقاتها وتوسع نطاق نفوذها الجغرافي السياسي والاقتصادي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وما بعدهما، ويتضح بالفعل من هذا أن "التقدم غربا" يشكل استراتيجية أمن قومي تتيح للصين تحقيق التوازن الداخلي عن طريق التوجه شرقا وغربا من أجل التصدي للواقع الجغرافي السياسي البحري الصعب[26]، وكان الأكاديمي البارز في جامعة بكين "وانغ جيسي Wang Jisi" أول المتحدثين علنا عن هذا الاقتراح ونشرت تصريحاته على نطاق واسع، واقترح "وانغ" في مقال حظي بشعبية واسعة والذي صدر في 17 أكتوبر 2012 بمجلة "غلوبال تايمز Global Times"، أن تولي الصين اهتماما أكبر لغربها الأقصى، ودعا "وانغ" على وجه التحديد إلى اتخاذ موقف جغرافي استراتيجي أكثر توازنا يأخذ في الاعتبار المناطق الصينية الداخلية في آسيا الصغرى وغرب المحيط الهندي، وقد لقي هذا الاقتراح تأييدا واسعا في سنة 2013 على ما يبدو عندما صرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" علنا عن إطلاق عدد من المبادرات الرفيعة المستوى والموجهة غربا وتشمل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري، معتمدا اقتباس اسم الطريق التجاري القديم بين الصين والغرب عبر آسيا الوسطى والشرق

الأوسط[27]، مقترحا مبادرة "حزام واحد – طريق واحد"، أو "طريق الحرير الجديد" والمعروف اختصارا بـ "الطريق والحزام"[28].

وكانت الصين قد أصدرت في 28 مارس 2015 رؤيتها للمشروع المشترك الخاص ببناء طريق الحرير والحزام الاقتصادي، وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين، وبحسب تلك الرؤية سيربط هذا الحزام بالخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا، وقد صمم طريق الحرير البحري لينطلق من الساحل الصيني وصولا إلى أوروبا، عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي[29]، حيث أن الهدف المعلن من "طريق الحرير الجديد" هو "تعزيز التعاون الاقتصادي والتواصل" عبر هذه المناطق من خلال مشروع ضخم لتطوير البنية التحتية، بهدف إعادة توجيه النظام الاقتصادي العالمي من خلال بناء ما أطلق عليه "مشروع القرن"، متخذا من الشرق الأوسط قلب المشروع حيث يلتقي الطريقان (الطريق البحري والطريق البري) ليكملا المسير نحو أوروبا وإفريقيا[30]، وهذا يعني أن الشرق الأوسط – وهو المجال الذي تقع ضمنه دول مجلس التعاون الخليجي – ليس جزءً هاما من المشروع وحسب، بل هو أيضا محور الطريقين، وله دور محوري في صلب المشروع[31]، إذ يعتبر المحللون الصينيون أن الشرق الأوسط هو مفترق طرق عالمي رئيسي ومنطقة تتمتع بأهمية جغرافية استراتيجية كبرى[32].

وحيث أن علاقة الصين التجارية والاستثمارية متطورة مع دول مجلس التعاون الخليجي كمصدر هام للطاقة، وباعتبار الصين أكثر مستورد لها في العالم، تأتي مبادرة "الحزام والطريق" ذات أهمية كبرى لدول المجلس بل تأتي في محور هذه المبادرة، بموقعها الاستراتيجي على طرق المواصلات، ووجود الموانئ البحرية الهامة التي تحتاجها الصين، إذ يسعى عدد من الدبلوماسيين الصينيين لتشجيع دول المجلس للانضمام في هذه المبادرة التي أصبحت واقعا فعليا تم الشروع فيه وكذا توفير الموارد المالية لهذا المشروع، وتحاول الصين ربط مبادرة "الحزام والطريق" ورؤية السعودية2030 [33]، ففي شهر مارس 2014 أفاد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لضيفه نائب رئيس الوزراء السعودي آنذاك؛ ولي العهد السعودي "سلمان بن عبد العزيز آل سعود"، قائلا: "لا بد أن يرتكز الطرفان على التعاون في مجال الطاقة وتوسيع نطاق الشراكة في مجال الفضاء الجوي والطاقة الجديدة لإقامة علاقات أوثق"، ومن خلال هذا اللقاء الثنائي دعا القائد الصيني "شي جين بينغ" السعودية إلى الانضمام إلى حزام طريق الحرير الاقتصادي وطريق الحرير البحري، وأكد على أن السعودية هي صديقة الصين المقربة وشريكتها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي[34]، وقد لقيت مبادرة الصين "طريق الحرير البري والبحري" تجاوبا من الدول العربية، خاصة وأن العديد من الاتفاقيات المالية والاقتصادية والثقافية تربط بين الصين وبينها، ومن أبرزها تلك التي جاءت في سياق زيارة الملك السعودي "سلمان بن عبد العزيز" في شهر مارس 2017 إلى الصين، وجدير بالذكر هنا أن التبادل التجاري بين الدول العربية والصين قد بلغ سنة 2015 نحو 202 مليار دولار، حيث أن منها 70% مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويشكل النفط معظم قيمتها، ويتطلع الصينيون إلى ارتفاع حجم التجارة تلك إلى 600 مليار دولار خلال العشرية القادمة[35]، وأظنه أنه سيكون أكثر من نصفها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وبما أن دول الخليج العربي بالأخص دول مجلس التعاون الخليجي تمثل المصدر الأول للصين في المجال التجاري والاستثماري والنفطي، يرى المراقبون والمحللون أن الصين تدرك ضرورة تعزيز استثماراتها مع منطقة مجلس التعاون

الخليجي مستقبلا، لضمان مصالحها الأساسية في مجال الطاقة والتجارة والصناعة، ويرجع الخبراء أنه من ستكون منطقة الخليج العربي نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ "طريق الحرير الجديد" البري والبحري للقرن الواحد والعشرين، والذي سيقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب[36]، ليس فقط لدى الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن أيضا على مستوى القارات الثلاثة المتقاربة آسيا – أوروبا – إفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية ومبادرة طريق الحرير البحري تعتبر ذات أهمية اقتصادية لدول المجلس من حيث تصدير النفط والتجارة، حيث تقوم الصين بتأهيل الموانئ البحرية الواقعة على طريق الحرير البحري[37] الموجودة في على طول الشريط الساحلي لدول المجلس.

وعليه فإنه من خلال مبادرة "الحزام والطريق الصيني" يتضح أن الصين تعمل على توسيع التعاون في قطاعي النفط والغاز بين الدول المنتجة والدول الموردة، بالإضافة إلى تحقيق الريادة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من أشكال التعاون في مجالات الطاقة المتجددة، ومن أجل تعزيز عملية التصنيع في الشرق الأوسط استثمرت الصين 15 مليار دولار في شكل قرض خاص لدفع التصنيع في المنطقة، كما أنشأت صناديق استثمار مشتركة بقيمة إجمالية بلغت 20 مليار دولار مع دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر[38]، ففي شهر أكتوبر 2017 أعلنت الصين أيضا عن تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحية، بشراكة 20 دولة آسيوية على رأسها الهند، كما شاركت به من دول مجلس التعاون الخليجي كل من قطر، الكويت والإمارات العربية المتحدة، ومن خارج آسيا انضمت إليه أستراليا وبريطانيا ومصر، ولتلافي عدم التوازن من خلال وجود منتدى التعاون الصيني – العربي ومنتدى التعاون الصيني – الإفريقي، والذي أحدث اهتماما صينيا مكثفا بدول مجلس التعاون الخليجين أعلنت الصين عن تعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين، من خلال إحياء طريق الحرير الجديد، والذي سيمر بريا بدول كالعراق وسوريا وبحريا بميناء عدن والبحر الأحمر، والذي يمثل فرصة لزيادة التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات الصينية لإنشاء الطرق والموانئ وشبكات السكك الحديدية في دول المنطقة[39].

إن اهتمام الصين المتزايد في التركيز على الحقوق والمصالح البحرية، فهي في حاجة إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية، إذ تسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال الحفاظ بيئة خارجية مستقرة لمواصلة التنمية الاقتصادية[40]، ولأجل ذلك جاءت مبادرة "حزام واحد – طريق واحد"؛ حتى تؤمن للصين الموانئ والطرق، وذلك من خلال اتخاذ منطقة الشرق الأوسط والذي تقع في قلبه دول الخليج العربي ببرها وبحارها وممراتها البحرية منطقة محورية في مشروع طريق الحرير الجديد الذي تم اقتراحه في شهر سبتمبر 2013 من طرف الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، والتي سعى فيها إلى ضم واعتراف حوالي 62 دولة به، وأغلبهم من دول الشرق الأوسط.

كما أن الصين من خلال اهتمامها بمنطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي تحديدا، تسعى إلى تحقيق النفوذ والحضور الصيني، والذي تنامى منذ السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين، حيث بدأ هذا النفوذ عن طريق التجارة والاقتصاد ليتطور في السنوات الأخيرة إلى السياسة، إذ تدخل الصين في مجالات استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا منطقة الشرق الأوسط، وكان الحضور لافتا في هذه المنطقة التي تشكل العمود

الفقري لمشروع "طريق الحرير الجديد" الصيني ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين[41]، فعلى مدار السنوات الماضية، أبدت الصين ترحيبها بمشاركة دول الشرق الأوسط ومنها دول خليجية كالسعودية، في مبادرة "حزام واحد...طريق واحد"؛ لما تحظى به من أهمية استراتيجية ولوجستية كبيرة تساهم في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والآسياوية في نفس الوقت، فقد بادرت حكومات المنطقة بتوثيق تعاونها مع الصين في هذا الشأن، حيث تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقات لتعزيز استثمارات البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المبادرة[42].

كما تعد الصين الشريك التجاري الرئيسي للكويت بحجم تبادل تجاري بين البلدين تعدى الـ 12 مليار دولار في 2017، حيث تعمل في الكويت قرابة 40 شركة صينية في قطاعات النفط والبناء والبنى التحتية، وهي بذلك أول دولة عربية استثمرت في الصندوق السيادي الصيني بمبلغ 10 مليارات دولار منذ 2005؛ وهي أيضا من أوائل الدول الموقعة على مبادرة "الحزام والطريق" مع الصين، فخلال زيارة أمير الكويت "صباح الأحمد الجابر الصباح" إلى الصين خلال الفترة بين 7 و10 جويلية 2018، أجرى محادثات مع الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لتعزيز الروابط الاقتصادية، وإقامة شراكة استراتيجية بين البلدين، ووفقا لبيان مشترك صدر في نهاية الزيارة، ستعمل كل من الكويت والصين على توحيد مبادرة "الحزام والطريق" الصينية مع "رؤية الكويت 2035"، والعمل على تشجيع بناء منطقة تجارة حرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في أقرب وقت[43].

وفي ظل المبادرات الصينية لتفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، أقدمت على تعميق العلاقات التجارية والمالية الصينية غير المتعلقة بالطاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من المجالات الرئيسية، ففي شهر نوفمبر 2017؛ فتحت الصين قطاعها المالي وسمحت للبنوك الأجنبية وشركات الأوراق المالية ومديري الصناديق وشركات التأمين على الحياة بالاستحواذ على الملكية المحلية، حيث اتخذت الصين هذه الخطوة الهامة لإعادة تأكيد انفتاحها على الاقتصاد العالمي، تماشيا مع الأجندة الصينية الجديدة للإصلاح الاقتصادي، فمن المؤكد أن السوق المالي الذي تم إصلاحه والانفتاح الذي حدث في الصين سيصبح أكثر جاذبية لصناديق الثروة السيادية وغيرها من القطاعات المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي[44].

أما في ما يتعلق بالتدفقات المالية في الاقتصاد الصيني، تعمل الصين على الحفاظ على سوق مالي محلي ذو سيولة وواسع، إذ يعد سوق السندات الصيني ثالث أكبر سوق في العالم، حيث أصبح النهج التنظيمي للصين يعتمد على الحكم أكثر من كونه موجها من الحكومة، وهو ما جعل تدفقات رأس المال تدار بشكل رئيسي من خلال الحصص الممنوحة للمستثمرين المؤسسين الأجانب المؤهلين، وفي هذا الصدد حصلت على التوالي كل من الإمارات بنسبة 4.1% وقطر بنسبة 2.5% من إجمالي الحصص الممنوحة[45]، كما تحاول الصين من خلال اعتماد استراتيجية لتدويل عملتها "الرنمينبي" (المعروفة أيضا باسم اليوان) توفير فرص إضافية لتعزيز العلاقات المالية، فعلى سبيل المثال وفي إطار مبادرة الحزام والطريق؛ تفضل البنوك الصينية تقديم قروض بعملة "الرنمينبي" لأولئك الذين يحتاجون إلى شراء معدات من الشركات الصينية، حيث يمكن للشركات أيضا إصدار سندات بعملة "الرنمينبي" لجمع الأموال، ومن أجل ذلك سيتم استخدام عملة "الرنمينبي" في التجارة والاستثمار، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، يتمثل أحد المجالات الرئيسية في استخدام عملة "الرنمينبي" في تجارة منتجات الطاقة والسلع، فحسب

الصين فقد سيطر الدولار الأمريكي على مدى عقود وهو ما جعلها في 26 مارس 2018 تطلق عقدا آجلا للنفط الخام بسعر "الرنمينبي" قابل للتحويل إلى الذهب في شنغهاي وهونغ كونغ – تجدر الإشارة هنا إلى أن عقد النفط الخام الآجل هو أهم مؤشر للنفط الخام في آسيا – حيث أثارت هذه الخطوة إمكانية تغيير نموذج التسعير، خاصة وأن الصين تعد أكبر مستورد للنفط في العالم[46].

وبالإضافة إلى ذلك، يعد التعاون في مجال العملات مجالا جديدا لاستكشافه بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، إذ تواصل الصين السعي لإقامة المزيد من أسواق "الرنمينبي" في الخارج، حيث أصبحت الدوحة ودبي مركزين لـ "الرنمينبي" في دول مجلس التعاون الخلجي، ولقد بادرت الصين بفتح فروع لبنوكها والتي تعمل بالعملة الصينية "الرنمينبي" كمثل: بنك الصين الصناعي والتجاري في الدوحة والبنك الزراعي الصناعي في دبي، وفي هذا الصدد يعتبر الوقت المناسب للقطاعات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للبحث عن المزيد من فرص العمل والتعاون في إطار سعيها الدائم لتعزيز قدرة مراكزها المالية الدولية، حيث أنه بالإمكان أن يكون هناك تعاون وثيق بين البنوك المركزية في الصين وبين دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل متبادل ومفيد لكل الأطراف، حيث من المحتمل أن يقلل من أسعار الصرف ويقلل من المخاطر المالية الأخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم تضمين عملة "الرنمينبي" الصينية في سلة عملات حقوق السحب الخاصة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي، إذ يوجد أكثر من 60 بنك مركزي في العالم يحتفظون بـ "الرنمينبي" كعملة احتياطية[47].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وفي إطار التعاون المالي والبنكي، أنشأت السعودية أول مكتب لها وهو "البنك التجاري الوطني السعودي" في مدينة "شنغهاي" الصينية سنة 2013، بهدف مساعدة الشركات السعودية في الاستثمار في التنمية الاقتصادية في الصين، وفي المقابل أنشأت الصين "بنك الصين للصناعة والتجارة" كأول فرع لها في الرياض سنة 2015، وهو يهدف إلى تسهيل المشاريع الصينية في السعودية والدفع نحو التنمية المالية المتعدة الأطراف، وهو ما ساهم أيضا بتأسيس صندوق استثماري مشترك والذي أنشأته السعودية والصين معا والذي يدير 20 مليار دولار، حيث يتم تقاسم التكاليف والأرباح على قدم المساواة، ويقدم صندوق الاستثمار الدعم التمويلي بشكل أساسي في البنية التحتية والطاقة والموارد المعدنية[48].

ووفقا لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تغيير نموذجها الاقتصادي الذي يقوم بدرجة أساسية على صادرات النفط، فقد بينت على منصة الهيئة العامة للاستثمار، مبادرة تخص الاستثمار الخارجي في المملكة سنة 2017، حيث كان المقصود منها مساعدة الشركات الصينية على فهم السياسة والظروف الثقافية للمملكة وتقديم الفرص الاستراتيجية لانتقالها الاقتصادي، وذلك بتقديمها إلى مكتب المستشار التجاري الصيني في السفارة الصينية في السعودية وعرضها بالتفصيل لفرص الشركات الصينية في تسعة قطاعات مبينة في رؤية 2030 في سلسلة من التحليلات – وهي بادرة ذكية من السعودية – وقد شملت فرصا للاستثمار في المواد الكيميائية، وتكنولوجيا المعلومات والطاقة والمياه، التصنيع والصناعات والرعاية الصحية، والقطاعات الناشئة، للبحث عن شركاء لتطوير وتشغيل المدن الصناعية بشكل مشترك، وبذلك تكون السعودية قد قدمت خططها على نطاق واسع بما

يسمح من توفر معلومات ومراجع قيمة (بمكان الاستثمار ونوع ومجال الاستثمار) للشركات التي تحاول أن تقرر الاستثمار في السعودية[49].

ومن خلال السهر على العمل بتطبيق الاستراتيجية والرؤية الاقتصادية للسعودية فقد أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن المصلحة العامة للجمارك الصينية شهر جوان 2019، أن حجم التجارة بين الصين والسعودية وصل إلى 30 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من جانفي إلى ماي 2019، بزيادة 23.2% على أساس سنوي، وأشارت البيانات إلى أن الصادرات الصينية إلى السعودية بلغت 9.1 مليار دولار أمريكي في أول خمسة أشهر من سنة 2019، بزيادة 31.5% على أساس سنوي، فيما وصلت واردات الصين من السعودية إلى 20.9 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة، بزيادة 19.9% على أساس سنوي، ففي شهر ماي 2019 وحده بلغ حجم التجارة البينية بين الصين والسعودية 5.7 مليار دولار أمريكي، بما فيه 3.6 مليار دولار لواردات الصين من السعودية، و2.1 مليار دولار أمريكي لصادراتها إلى السعودية، وبذلك تعد السعودية أكبر شريك تجاري للصين في منطقة الشرق الأوسط[50].

المبحث الرابع: آفاق وسبل التعاون البيني

يبين الواقع أن حجم العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تعتبر ذات أهمية كبرى، خاصة في المجال الطاقوي، كما تبين مبادرة "الحزام والطريق" الصينية موقع مجلس التعاون الخليجي منها ضمن مرتكز تلك المبادرة المعتمدة بشكل أساسي على منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي محورها، ومن أجل الدفع بتلك العلاقات التجارية والاقتصادية لا بد من آليات داعمة وسبلا لزيادة التعاون البيني، ولعل أهمها ما يلي:

1 – في الوقت الذي تشكل فيه الصين أرضا خصبة للاستثمار الخليجي، يجب أن تكون المناطق الحرة في دول الخليج العربي وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي هدفا ممتازا للمصانع الصينية لما تمتاز به منطقة مجلس التعاون الخليجي من قرب جغرافي من الأسواق العالمية، وعلى الصعيد السياسي وفي خضب المشهد المضطرب في الشرق الأوسط والتحديات الأمنية التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، فإن التقارب مع الصين من شأنه أن يؤمن حليف قوي يدعم توجهات دول مجلس التعاون الخليجي في مجلس الأمن، ومن شأنه أن يخفف تطرف الموقف الروسي[51].

2 – إن الصين في حاجة شديدة لشراكة حقيقية في قطاع النفط مع العديد من دول الشرق الأوسط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي والعراق الغنية بالنفط، ولتخفيف مخاوف الصين في التعامل مع المنطقة يمكن النظر في توقيع اتفاقيات طويلة الأجل؛ تشمل الشراء والاستثمار والتنقيب وتبادر الخبرات التكنولوجية والإدارية، على أن تحمي هذه الاتفاقيات بإطار قانوني جيد يضمن مصالح الطرفين، فوجود شراكة نفطية طويلة الأجل تحميها القوانين الاستثمارية والتجارية الدولية وفي مقدمتها قوانين منظمة التجارة العالمية ستجعل من التحرك الصيني في المنطقة أكثر سهولة[52]، خاصة إذا علمنا أن الواردات والإمدادات من النفط والغاز الصينية والتي تأتي من دول مجلس التعاون

الخليجي بكميات ضخمة تغطي نحو 60% من احتياجاتها، إذ بلغت في شهر أفريل 2018 نحو 9.6 ملايين برميل يوميا، في حين ازدادت قدرات الولايات المتحدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من حاجتها لإمدادات الطاقة[53].

3 – دعم البنية التحية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تعمقت العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط والدول الخليجية في الآونة الأخيرة ولتشمل انخراط كثير من الشركات الصينية في دعم البنى التحتية بالمنطقة، وحاليا هناك مشاريع بنية تحتية في مجالات الطاقة والطرق والجسور والنقل بقيمة حوالي 25 مليار دولار تقوم بإنشائها شركات صينية، كما قامت الصين لدعم مبادرة "طريق الحرير الجديد" بتدشين صندوق طريق الحرير الجديد والذي سيوفر حوالي 40 مليار دولار، بالإضافة إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بتمويلات قد تبلغ 100 مليار دولار، كما أن هناك حوالي 35 مليار دولار من مشاريع البنى التحتية التي يجري التخطيط لتنفيذها بدعم من الصين[54].

4 – رغم التعاون الصيني – السعودي في مجال الطاقة الذي ينمو بسرعة، والذي يجعل من نطاق التعاون في قطاع النفط يتوسع، وانتقاله من مجرد تصدير للنفط إلى مجالات أخرى مثل التكرير، والتعاون أيضا في قطاعات الطاقة الأخرى وتشمل الغاز الطبيعي وحتى الطاقة النووية، وهو ما جعل التجارة الثنائية والاستثمار تشهد ارتفاعا أيضا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتفظ بمكانة خاصة جدا بالنسبة للسعودية باعتبارها شريكها الأهم في مجالي الأمن والاقتصاد[55]، وهو ما يشكل تحد للصين يمكن أن يعيق طموحها تجاه السعودية ومنطقة الخليج العربي.

5 – تعتبر الصين أن المناطق الحرة في دول مجلس خليج هدفا ممتازا للمصانع الصينية لما يمتاز به الشرق الوسط من قرب جغرافي من الأسواق العالمية، كما تبلغ قيمة الاستثمارات الخليجية الصينية ما يقارب 50 مليار دولار، فموقعها الجغرافي الاستراتيجي يربط الصين بالأسواق الشرق أوسطية والإفريقية والأوروبية، لذلك لا بد من توثيق أواصر العلاقات البينية في كافة المجالات، خاصة وأن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرارا سياسيا، ونموا اقتصاديا في المنطقة[56].

الخاتمة:

تعتبر العلاقات الخليجية الصينية ذات أهمية كبيرة بسبب ضخامة الاقتصاد الصيني واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز، إضافة إلى أن أسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الآخر، هذا إلى جانب أهمية الاستثمارات المشتركة في ظل الوفرة المالية لدول الخليج العربية، ومع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوروبية، وهو ما يجعل الصين تعمل على تنويع شركائها الاقتصاديين، خاصة في ظل سعيها إلى توسيع مصالحها العالمية.

إنه في ظل سعي الصين إلى توسيع مصالحها الاقتصادية العالمية، فقد جرى الاهتمام بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأنه من المحتمل أن تكون دول الخليج نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ "طريق الحرير" البري والبحري للقرن الواحد والعشرين، والتي اقترحها الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" سنة 2013، والتي من شأنها أن تقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب، مما جعل منطقة دول الخليج العربي ذات أهمية في السياسات الاقتصادية الصينية، الأمر الذي جعل حجم التبادل الاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في تزايد سواء في قطاع الطاقة أو القطاع المالي والبنكي وكذا مختلف الاستثمارات التجارية، وهو ما يسهم في تعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية البينية خاصة في ظل الرغبة والإرادة السياسية المتبادلة بين الصين ومختلف دول مجلس التعاون الخليجي، وانطلاقا مما تم تقديمه في موضوع هذا البحث الموسوم بـ "التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي: واقع العلاقات الاقتصادية وسبل تطويرها" فقد خلص إلى النتائج التالية:

1 –تعتبر العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية كبيرة بسبب ضخامة الاقتصاد الصيني واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز، إضافة إلى أن أسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الآخر، هذا إلى جانب أهمية الاستثمارات المشتركة في ظل الوفرة المالية لدول المجلس.

2 – مع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوربية، ومع سعي الصين إلى توسيع مصالحها العالمية؛ جرى الاهتمام الصيني بدول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط والوفرة المالية، خاصة وأن هذه المنطقة تعتبر نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ "طريق الحرير" البري والبحري للقرن الواحد والعشرين، والتي اقترحها الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" سنة 2013، والتي من شأنها أن تقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب، مما يجعل المنطقة ذات أهمية في السياسات الاقتصادية الصينية .

3 –بما أن حجم العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية كبرى للطرفين خاصة في المجال الطاقوي، فلا بد من اعتماد سبل ورؤى أكثر حضورا وتجسيدا من مثل منطقة التجارة الحرة وغيرها.

4 – من أجل الدفع بتلك العلاقات التجارية والاقتصادية، لا بد من آليات داعمة وسبلا لزيادة التعاون البيني بما يعود بالنفع والصالح بين الطرفين.

الهوامش:

*مجلس التعاون الخليجي (المعروف أيضا باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية): منظمة مكونة من ست دول مصدرة للنفط في الخليج العربي تم تشكيله في 25 ماي 1981 في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل رؤساء الدول العربية الست، مقرها في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، يتكون الدول الأعضاء من: البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

1 – أحمد سليم البرصان، "التواجد الصيني في منطقة الخليج: الانحياز للمصالح"، 31 ديسمبر 2018، موقع مجلة آراء الخليج، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3AoJHlY

2 –"رؤية من الداخل: كيف تفكر الصين في علاقاتها مع دول الخليج العربية؟"، 05 سبتمبر 2018، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3yzFefP

3 – "العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي"، 03 جانفي 2016، موقع جريدة أخبار الخليج العربي، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lN4E68

4 – "رؤية من الداخل: كيف تفكر الصين في علاقاتها مع دول الخليج العربية؟"، مرجع سابق.

5 –أحمد سليم البرصان، "الاستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي"، مجلة آراء حول الخليج، ع. 130، (2018/05/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3yuBgVE

6 – ياسين السليمان، "العلاقات الخليجية الصينية.. نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/37ttorx

7 – التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية: بيانات 2014، تقرير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس 2016، ص. 5.

8 – نفس المرجع، ص. 5.

9 –نفس المرجع، ص. 6.

10 – التجارة الخارجية 2015، دول مجلس التعاون الخليجي في أرقام، ع.6، (جويلية 2016)، نشرية المركز الإحصائي لدول مركز التعاون لدول الخليج العربية، ص. 3.

11 – ياسين سليمان، مرجع سابق.

12- Xuming Qian and Jonathan Fulton, "China-Gulf Economic Relationship under the "Belt and Road" Initiative", Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol (11), No (3), 2017, p.17.

13 –عبد العزيز حمد العويشق، "حول الشراكة بين مجلس التعاون الخليجي والصين"، 05 جانفي 2021، موقع جريدة الشرق الأوسط، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3xtkqoQ

14 – أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص. 7.

15 – إيلاف نوفل أحمد العكيدي، "تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط"، (2021/08/16)، نقلا عن الرابط: https://bit.ly/3fGWJ6v

16– أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، مرجع سابق، ص ص. 7– 8.

17 – بول سالم، "تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط"، مركز كارينجي للشرق الأوسط، (2021/08/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Cvn3dx

18 – وانغ جيان، "العلاقات الصينية – الشرق أوسطية من منظور: الحزام والطريق"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 ماي 2017)، ص. 4.

19– وانغ جيان، مرجع سابق، ص. 4.

20 – أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، مرجع سابق، ص ص. 34 – 36.

21 – ياسين السليمان، مرجع سابق.

22 – نورهان الشيخ، "شراكات متوازنة: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، (2021/05/26)، نقلا عن موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط التالي: https://bit.ly/3lIm8Aw

23 – ياسين السليمان، مرجع سابق.

24-Tingting Zhang, Energy Cooperation between China and the GCC Countries under the BRI, in: China-Gulf Oil Cooperation Under the Belt and Road Initiative, (Tingting Zhang Dehua Wang Editors), (published with Shanghai Jiao Tong University Press, 2021), p. 50.

25 - Tingting Zhang, Op. cit, p p. 52 – 53.

26– أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، مرجع سابق، ص. 10.

27 –نفس المرجع، ص. 11.

28 –وانغ جيان، مرجع سابق، ص. 2.

29 – نفس المرجع، ص. 3.

30 - Deborah Lehr, "The Middle East is the Hub for China's Modern Silk Road", Aug 15, 2017, (09/07/2021), see the link: https://bit.ly/3AkViT0

31 – وانغ جيان، مرجع سابق، ص. 3.

32- أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، مرجع سابق، ص. 11.

33 – أحمد سليم البرصان، "التواجد الصيني في منطقة الخليج: الانحياز للمصالح"، مرجع سابق.

34 – أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، مرجع سابق، ص ص. 29 – 30.

35 – شفيق شقير، "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (11 ماي 2017)، ص.3.

36 – ياسين السليمان، مرجع سابق.

37 – أحمد سليم البرصان، "التواجد الصيني في منطقة الخليج: الانحياز للمصالح"، مرجع سابق.

38- وانغ جيان، مرجع سابق، ص. 5.

39- محمود صافي محمود، "توجهات سياسة حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2021/06/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Api3Fp

40 – محمود صافي محمود، مرجع سابق.

41- أحمد قنديل، "الكتب الأصفر: الصين تبشر بشرق أوسط جديد بنظام متعدد الأقطاب"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (2021/05/27)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3CwZqkD

42 – "حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير مكاسب اقتصادية للمنطقة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2021/05/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lHJB4R

43 – إحسان الفقيه، "الصين في قلب الخليج لمنافسة الولايات المتحدة"، (2021/07/19)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3ArVNuw

44 - Haihong Gao, "Beyond Energy: The Future of China-GCC Economic Ties", (20/06/2021), see the link: https://bit.ly/3jCYOkX

45 - Ibid.

46- Ibid.

47 - Ibid.

48- Dongmei Chen and Wenke Han, "Deepening Cooperation Between Saudi Arabia and China", March 2019, King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), p.14.

49- Ibid, p. 9.

50 – تشي هونغ، "30 مليار دولار حجم التجارة بين الصين والسعودية في أول خمسة أشهر"، بوابة الحزام والطريق، مركز معلومات الدولة، الصين، (2021/06/25)، على الرابط التالي: https://bit.ly/3lLqsyN

51- خلدون الشعبي، "آفاق العلاقات الخليجية الصينية"، (2120/07/10)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3yMzI9T

52 – محمود صافي محمود، مرجع سابق.

53 – إحسان الفقيه، مرجع سابق.

54 – "حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير الجديد مكاسب اقتصادية للمنطقة؟"، مرجع سابق.

55 – أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، مرجع سابق، ص. 36.

56 – محمد الأمير أحمد عبد العزيز، العلاقات الصينية الخليجية .. الفرص والتحديات"، (2021/07/19)، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3yMzqzP

قائمة المراجع:

1.باللغة العربية:

1 – البرصان، أحمد سليم، "الاستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي"، مجلة آراء حول الخليج، ع. 130، (2018/05/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3yuBgVE

2 – البرصان، أحمد سليم، "التواجد الصيني في منطقة الخليج: الانحياز للمصالح"، 31 ديسمبر 2018، موقع مجلة آراء الخليج، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3AoJHlY

3 – السليمان، ياسين، "العلاقات الخليجية الصينية.. نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/37ttorx

4 – الشعبي، خلدون، "آفاق العلاقات الخليجية الصينية"، (2021/07/10)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3yMzI9T

5 – الشيخ، نورهان، "شراكات متوازنة: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، (2021/05/26)، نقلا عن موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط التالي:https://bit.ly/3lIm8Aw

6 – العكيدي، إيلاف نوفل أحمد، "تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط"، (2021/08/16)، نقلا عن الرابط: https://bit.ly/3fGWJ6v

7 – العويشق، عبد العزيز حمد، "حول الشراكة بين مجلس التعاون الخليجي والصين"، 05 جانفي 2021، موقع جريدة الشرق الأوسط، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3xtkqoQ

8 – الفقيه، إحسان، "الصين في قلب الخليج لمنافسة الولايات المتحدة"، (2021/07/19)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3ArVNuw

9 – جيان، وانغ، "العلاقات الصينية – الشرق أوسطية من منظور: الحزام والطريق"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 ماي 2017).

10 – سالم، بول، "تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط"، مركز كارينجي للشرق الأوسط، (2021/08/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Cvn3dx

11 – سكوبيل، أندرو و نادر، عليرظا، الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016).

12 – شقير، شفيق، "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (11 ماي 2017).

13 – عبد العزيز، محمد الأمير أحمد، العلاقات الصينية الخليجية .. الفرص والتحديات"، (2021/07/19)، نقلا عن موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3yMzqzP

14 – قنديل، أحمد، "الكتب الأصفر: الصين تبشر بشرق أوسط جديد بنظام متعدد الأقطاب"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (2021/05/27)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3CwZqkD

15 – محمود، محمود صافي، "توجهات سياسة حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2021/06/16)، نقلا عن الرابط: https://bit.ly/3Api3Fp

16 – هونغ، تشي، "30 مليار دولار حجم التجارة بين الصين والسعودية في أول خمسة أشهر"، بوابة الحزام والطريق، مركز معلومات الدولة، الصين، (2021/06/25)، على الرابط التالي: https://bit.ly/3lLqsyN

17 – التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية: بيانات 2014، تقرير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس 2016.

18 – التجارة الخارجية 2015 م، دول مجلس التعاون الخليجي في أرقام، ع.6، (جويلية 2016)، نشرية المركز الإحصائي لدول مركز التعاون لدول الخليج العربية.

19 – "حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير مكاسب اقتصادية للمنطقة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2021/05/16)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lHJB4R

20 – "رؤية من الداخل: كيف تفكر الصين في علاقاتها مع دول الخليج العربية؟"، 05 سبتمبر 2018، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3yzFefP

21 – "العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي"، 03 جانفي 2016، موقع جريدة أخبار الخليج العربي، (2021/08/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lN4E68

2. باللغة الأجنبية:

22 –Chen, Dongmei and Han, Wenke, "Deepening Cooperation Between Saudi Arabia and China", March 2019, King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC).

23 – Gao,Haihong, "Beyond Energy: The Future of China-GCC Economic Ties", (20/06/2021), see the link: https://bit.ly/3jCYOkX

24 – Lehr, Deborah, "The Middle East is the Hub for China's Modern Silk Road", Aug 15, 2017, (09/07/2021), see the link: https://bit.ly/3AkViT0

25 - Qian, Xuming and Fulton, Jonathan, "China-Gulf Economic Relationship under the "Belt and Road" Initiative", Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol (11), No (3), 2017.

26 – Zhang, Tingting, Energy Cooperation between China and the GCC Countries under the BRI, in: China-Gulf Oil Cooperation Under the Belt and Road Initiative, (Tingting Zhang Dehua Wang Editors), (published with Shanghai Jiao Tong University Press, 2021).

27 –"China Exports By Country", Trading Economics, (15/08/2021), see the link: https://bit.ly/2VZoxM8

28 – " China Imports By Country", Trading Economics, (15/08/2021), see the link: https://bit.ly/37Ihyd9